

الشمول المالي في العراق بعد عام ٢٠١١: الواقع والتحديات *

Financial Inclusion in Iraq after ٢٠١١: Reality and Challenges

أ.د. - قصي عبود الجابري
الجامعة المستنصرية

الباحث - اياد قاسم غباش
جامعة واسط

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في العراق والتعرف على مؤشراتته، بعد عام ٢٠١١ ومقارنتها مع ما توصلت اليه مجموعة من الدول العربية في تحقيق الشمول المالي. توصلت الدراسة إلى أن نسب الشمول المالي في العراق لا تزال تسجل مستويات متدنية ويشاركها في ذلك مجموعة الدول العربية باستثناء دول الخليج العربي فضلاً عن مجموعة من الدول في العالم، وهذه المستويات المتدنية اشرت في المؤشرات الجزئية للشمول المالي، حيث سجلت ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية مستويات منخفضة، وكذلك نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية فهي منخفضة ايضاً.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، المؤشر العالمي للشمول المالي، العراق.

Abstract:

The study aimed to identify the reality of financial inclusion in Iraq and identify its indicators, after ٢٠١١, and compare them with what a group of Arab countries reached in achieving financial inclusion. The study concluded that the rates of financial inclusion in Iraq still record low levels, with the participation of a group of Arab countries, with the exception of the Arab Gulf states, as well as a group of countries in the world. These low levels are indicated in the partial indicators of financial inclusion,

where the ownership of accounts with official financial institutions Low levels, as well as the percentage of borrowing from financial institutions is also low.

Keywords: financial inclusion, global index of financial inclusion, Iraq.

المقدمة:

حظي الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء العالم، وأصبح يمثل أولوية لواقعي السياسات والهيئات العالمية، ويعد حافزا رئيسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من الفقر. ان توفير الخدمات المالية الرسمية وجعلها في متناول الجميع وبتكاليف منخفضة الى المستوى الذي يجعل الحصول عليها امرا يسيرا وخصوصا من قبل الفئات المهمشة ومحدودي الدخل سوف يسهم في دعم وتعزيز الشمول المالي وزيادة التعاملات المالية الرقمية.

مشكلة الدراسة:

تتجسد مشكلة الدراسة أن مجموعة من التحديات التي تعيق انتشار الشمول المالي وتحسين الخدمات المصرفية في العراق، وحيث المجتمع العراقي يعاني من انخفاض نسبة الشمول المالي. ويتمثل السؤال الأساسي للدراسة في (ما هو واقع الشمول المالي في العراق وماهي التحديات التي تعيق انتشار الشمول المالي)

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تركز على واقع الشمول المالي في العراق ومقارنته مع مجموعة من الدول العربية. وتستمد الدراسة أهميتها من أهمية الشمول المالي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة.

فرضية الدراسة:

تتطلب الدراسة من فرضية مفادها ان الشمول المالي في العراق يعاني من مستويات متدنية في ظل مجموعة من التحديات والمشكلات التي يعاني منها العراق.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على واقع الشمول المالي في العراق في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) بعد عام ٢٠١١ بالمقارنة مع مجموعة من الدول العربية.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الاستنتاجي في التحليل.

حدود الدراسة:

شملت الحدود المكانية دراسة الحالة في العراق، ومقارنتها مع مجموعة من الدول العربية. اما الحدود الزمانية فشملت الدراسة المدة بعد عام ٢٠١١ وحسب درجة توفر البيانات الإحصائية الرسمية.

مصادر البيانات:

تم الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة من المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex) بالإضافة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها.

هيكلية الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى قسمين رئيسيين ضم القسم الأول تأطير نظري للشمول المالي اما القسم الثاني فتطرق لدراسة واقع الشمول المالي في العراق ومقارنته مع مجموعة من الدول العربية. واختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: المضامين النظرية للشمول المالي

اصبح موضوع الشمول المالي من الاستراتيجيات العالمية المهمة المدرجة على جدول أعمال السياسات الدولية التي نادى وتتادي بها الهيئات العالمية المتخصصة في مكافحة الفقر خاصة البنك الدولي في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة، التي تسهم في الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي. وثمة عوامل مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية تقف وراء عدم الحصول على الخدمات المالية. اذ ان

المحرومون منها بوجه خاص هم الفقراء والنساء والشباب وسكان الأرياف والعاملون في قطاع الاقتصاد غير الرسمي.^١

مفهوم الشمول المالي Financial Inclusion

ظهر مصطلح الشمول المالي Financial Inclusion (عكس الاقصاء) لأول مرة في العام ١٩٩٣ في دراسة ليشون وترفت (Leyshon & Thrift) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا تناول فيها أثر اغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية. وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع للوصول الى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية. وفي العام ١٩٩٩ استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الافراد الى الخدمات المتوافرة.^٢

غير أن الاهتمام الدولي بالشمول المالي ازداد في أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام ٢٠٠٧، وازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي، من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول والتي تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة.^٣

وقد أدرك قادة مجموعة الـ G٢٠ خلال عام ٢٠١٠ أهمية الشمول المالي وقاموا بتأييده كدعامة أساسية في جدول أعمال التنمية العالمية، حيث تم تأسيس رابطة بأسم الشراكة العالمية من اجل الشمول المالي (Global Partnership for Financial Inclusion GPFI) وذلك لوضع خطة عمل متعددة السنوات لتطبيق الشمول المالي من خلال دعوة مجموعة من خبراء الشمول المالي

^١ الأمم المتحدة، مجلس التجارة والتنمية، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، جنيف، ٢٠١٤، ص ١.

^٢ سمير عبد الله وآخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد الأبحاث الاقتصادية الفلسطينية، القدس، ٢٠١٦، ص ١٥.

^٣ احمد سرور، منى حجازي، تزايد الدور...كيف لمصر ان تحقق الشمول المالي، مصر، ٢٠١٧. متاح على الموقع الالكتروني : <https://elbdil-pss.org/autgor/ahmed-mona>

وخمس هيئات دولية قائمة على وضع المعايير الدولية للبدء في تكثيف العمل على تطبيق الشمول المالي.^١

وقد عقد أول مؤتمر للتحالف الدولي للشمول المالي في عام ٢٠٠٩ في كينيا ثم عقد بعد ذلك في كل من إندونيسيا، المكسيك، جنوب أفريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوباغو، موزمبيق وفيجي، ومصر في عام ٢٠١٧.

يعرف البنك الدولي الشمول المالي بأنه: إمكانية وصول الشركات والأفراد إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم من المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة فالشمول المالي هو استراتيجية طويلة الاجل تهدف الى توفير الخدمات المالية التي تلبي احتياجات جميع فئات المجتمع ومنهم شريحة الفقراء لذلك يجب ان يكون المنتج المالي ميسور التكلفة ويتميز بالجودة.^٢

أهمية الشمول المالي:

تتمثل أهمية الشمول المالي في النقاط التالية:

١. يساهم الشمول المالي في رفع الدخل الشهري للأفراد مما يحفز الاقتصاد ويساهم في دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبية.^٣
٢. يعزز الشمول المالي الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، إذ يرتبط الشمول المالي بعلاقة وثيقة مع الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، إذ يسهم الشمول المالي في حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية. حيث يصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليًا من النظام الاقتصادي، ذلك أن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتخفض قدرته على تحقيق الاستقرار، ومن ثم فإن بلوغ الشمول المالي يدعم الاستقرار

^١ صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، ٢٠١٥، ص ٤.

^٢ صليحة فلاق، سامية شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة (المجلد ٢١، العدد ١، ٢٠٢٠)، ص ٣٠٦.

^٣ مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الشمول المالي في مصر: هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٧.

المالي.^١

٣. إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وسوف تساهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي، من خلال تعزيز استقرار النظام المالي واتمته النظام المالي.

٤. يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي: عن طريق حصول الفقراء وذوي الدخل المحدود على المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة ومن ثم تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.^٢

٥. يمكن تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي، حيث أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين امكانيات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر.^٣

٦. الشمول المالي يعزز التمكين الاقتصادي والذي بدوره يحسن الرفاهية الشاملة مع توفير اللبنة الأساسية لمزيد من النمو كما انه يقلل مخاطر الاستبعاد المالي مثل الانخفاض العام في الادخار والاستثمار وارتفاع معدلات البطالة والفقر.^٤

٧. يساهم الشمول المالي في تعزيز قدرة الافراد على الاندماج والاسهام في بناء مجتمعاتهم.^٥

^١ صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، مصدر سابق، ص ٣.

^٢ مروان بن قيدة، رشيد بوعافية، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية (المجلد ٩، العدد ١، ٢٠١٦) ص ٩٤.

^٣ صورية شنبي، السعيد بلخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية - تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة (المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٨)، ص ١٠٧.

^٤ ياسر عبد طه الشرفا، حنين محمد بدر عجور، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء -دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال (المجلد ٦، العدد ١، ٢٠١٨) ص ٦.

^٥ عبد الحليم عمار غربي، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي دراسة تحليلية لأبعاده ومؤثراته وتأثيراته، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية (المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢٠)، ص ٢٨.

اهداف الشمول المالي:

- ان للشمول المالي مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها بما يأتي:^١
١. تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
 ٢. تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء.
 ٣. تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
 ٤. تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع.
 ٥. خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.
 ٦. تعزيز الاستقرار المالي وتعزيز سبل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ابعاد الشمول المالي:

هناك ابعاد رئيسية يمكن من خلالها قياس الشمول المالي وهذه الابعاد هي:^٢

١. الوصول (Access)

- يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية. وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول الى الخدمات المالية في النقاط التالية:^٣
- أ- عدد نقاط الوصول لكل (١٠٠) ألف بالغ على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
 - ب- عدد اجهزة الصراف الآلي لكل (١٠٠٠) كيلو متر مربع.
 - ج- حسابات النفوذ الالكترونية.
 - د- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
 - هـ - النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

^١ نغم حسين نعمة، احمد نوري حسن، مصدر سابق، ص ٣٢.

^٢ صورية شنبلي، السعيد بلخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية - تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة (المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٨) ص ١٠٩.

^٣ صورية شنبلي، السعيد بلخضر، مصدر سابق، ص ١٠٩.

٢. الجودة (Quality):

وتعني علاقة الخدمة المالية أو المنتج باحتياجات نمط حياة المستهلك. تشمل الجودة تجربة المستهلك، والتي تظهر في المواقف والآراء تجاه تلك المنتجات المتاحة لهم حالياً.

٣. الاستخدام (Usage) :

يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي.

ويمكن قياس الاستخدام من خلال عدة مؤشرات وهي:^١

أ- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.

ب- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.

ج- عدد الافراد الذين لديهم تأمين لكل (١٠٠٠) من البالغين.

د- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.

هـ - نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.

و- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.

ز- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.

ح- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.

ط- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.

ي- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

التحديات التي تواجه الشمول المالي:

يواجه الشمول المالي العديد من التحديات التي تواجه تطبيقه، لما له من نظرة مستقبلية فعالة

لتحسين مستوى معيشة المواطنين، إضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة للدولة، وتتمثل أهم

التحديات التي تواجه الشمول المالي فيما يأتي:^٢

١. عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل. فرغم

التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية إلا ان الكثير منها يفتقر لوجود

المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل.

^١ نفس مصدر سابق، ص ١١٠.

^٢ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢، فرص وتحديات النفاذ إلى

الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، ص ٢٤٠.

٢. ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.
٣. غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر. وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقيد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض.
٤. بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين، وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.
٥. العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية وتمثل هذه العوامل عقبات رئيسية وتشمل ارتفاع معدلات الفقر ومعدلات البطالة ومستويات الأمية المالية والجهل بالخدمات المصرفية وانخفاض مستوى الوعي المصرفي.

ثانياً: واقع الشمول المالي في العراق:

يعاني الكثير من الأفراد والمنشآت التجارية من عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية، كفتح الحسابات البنكية أو الاستثمارية أو الاقتراض أو استخراج بطاقة ائتمانية أو القيام بتحويل بنكي أو الحصول على تأمين حيث أن ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد تعتبر المؤشر الرئيسي للشمول المالي، وهي تعكس قدرة هذه المؤسسات على تشجيع الأفراد على الادخار.

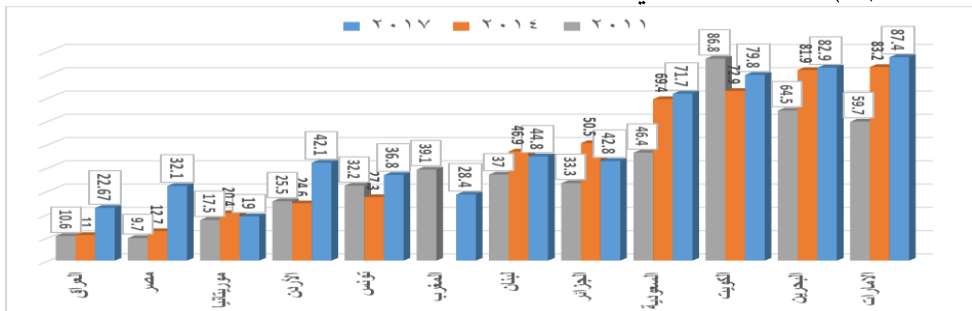
١. مؤشر نسبة السكان الذين يمتلكون حساب مصرفي:

قبل ان نخوض في واقع الشمول المالي في العراق، لا بد من الإشارة الى ان المنطقة العربية لا تزال تسجل ادنى المستويات في العالم وفقاً لمؤشرات الشمول المالي بحسب صندوق النقد الدولي، حيث اشار تقرير الشمول المالي لعام ٢٠١٧ ان ٣٧.٢% فقط من مجموع السكان في المنطقة العربية امتلكوا حسابات مع مؤسسات مالية^١، مع ملاحظة ان نسبة ملكية الحسابات في العراق منخفضة ٢٢.٦٧%، بمقارنة مع النسب المرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة،

^١ Demircuc-Kunt, Asli, & all, The Global Findex Database ٢٠١٧: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution, Washington, ٢٠١٨.

والبحرين، والكويت بحوالي ٨٧.٤%، و ٨٢.٩%، و ٧٩.٨%، على التوالي. وفي المقابل سجل الشمول المالي نسبة منخفضة في المغرب وموريتانيا بحوالي ٢٨.٤% و ١٩% على التوالي. ومن هذه المقارنة نجد ان العراق من دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة حيث امتلك ٢٢.٦٧% من السكان البالغين حسابات مصرفية. وهذه النسبة اقل من المتوسط في الدول العربية، وبالمقابل نجد ان هناك ما نسبته ٧٧.٣٣% من البالغين في العراق لم يتمكنون من الوصول الى الخدمات المالية، وعند المقارنة نجد ان مؤشر الشمول المالي تطور من ١٠.٦% عام ٢٠١١ ليصل الى ٢٢.٦٧% في عام ٢٠١٧ ورغم تطور نسبة الذين يملكون حسابات في المؤسسات المالية الى الضعف الا انها مازالت دون مستوى المطلوب وبعدة كل البعد عن المتوسط العالمي. والشكل (١) يؤشر نسب البالغين فوق سن ال ١٥ عاماً الذين يملكون حسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية، في مجموعة من الدول العربية لسنوات ٢٠١١ و ٢٠١٤ و ٢٠١٧ وكما يأتي:

شكل (١) ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن ال ١٥ عاماً %



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على ملحق (٢)

تكون فئة الشباب نسبة عالية من مجموع السكان في العراق، لكن هناك عوائق تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية. حيث أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن ال ١٥ عاماً. ولكننا نجد أن غالبية الشباب في العراق لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل سن ال ٢٥ عاماً، كما أن الافراد دون سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها،^١ حيث ان القوانين تحدد سن الثامنة عشر كسن البلوغ وما دونه يعد قاصراً، الأمر الذي ادى الى تدني معدلات الشمول المالي في العراق. يظهر الجدول (١) تطوراً في ارتفاع مؤشر ملكية الحسابات في العراق عندما يحسب كنسبة من البالغين فوق سن ال ٢٥ عاماً.

^١ اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي في العالم العربي، ٢٠١٨، ص ٤.

الشمول المالي في العراق بعد عام ٢٠١١: الواقع والتحديات (١١٦٣).

الجدول (١) ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق ٢٥ عاماً في العراق للمدة ٢٠٠٧-٢٠١١%

السنة	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧
النسبة	١١.٨٤	١٢.٠٢	٢٥.٨٩

Source: The World Bank, <https://data.worldbank.org> , Retrieved ٣-٨-٢٠٢١.

ويملك أغنى ٦٠% من الأسر في العراق حسابات في المؤسسات المالية الرسمية أكثر من أفقر ٤٠% من الأسر، حيث يتبين من الجدول (٢) ان نسبة مالكي الحسابات المالية لدى فئة افقر ٤٠% من الاسر تعتبر ضعيفة جداً في عام ٢٠١١ حيث سجلت ٦.٧٠% فقط وهي نسبة متدنية جداً وزادت الى ٨.٤٣% في عام ٢٠١٤ وفي عام ٢٠١٧ بلغت النسبة ١٨.٦٩% أي انها تضاعفها خلال هذه الفترة مما يعني ان هناك تشجيع وتسهيل للسكان من الاستفادة من الخدمات المالية، ومع هذا فهي لا زالت بعيدة عن المعدلات العالمية. وعند النظر الى الحسابات التي يمتلكها اغنى ٦٠% من الاسر، نجدها أيضاً متدنية رغم تطورها الى الضعف بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٧ حيث كانت ١٣.٤٥% وأصبحت ٢٥.٣١% وتعد نسبة ضعيفة عالمياً. ان الاستمرار بضعف معدلات امتلاك الحسابات في المؤسسات الحكومية يجعل من الصعب تحقيق نمو اقتصادي يحد من تفاقم الفقر.

الجدول (٢) ملكية الحسابات في مؤسسات مالية أفقر ٤٠% وأغنى ٦٠% من الأسر (كنسبة من البالغين فوق سن ١٥ عاماً) في العراق للمدة من ٢٠١١-٢٠١٧ %

	أفقر ٤٠% من الاسر			أغنى ٦٠% من الأسر		
السنوات	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧
النسبة	٦.٧٠	٨.٤٣	١٨.٦٩	١٣.٤٥	١٢.٣٣	٢٥.٣١

Source: The World Bank, <https://data.worldbank.org> , Retrieved ٣-٨-٢٠٢١.

٢. انتشار أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع:

من الوسائل المهمة التي تساهم في الوصول للخدمات المالية والمصرفية بأسرع وقت واقل كلفة، أجهزة الصراف الآلي (Automatic Teller Machine ATM) وهو جهاز يعمل أوتوماتيكياً لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري ضمن برامج معدة سلفاً تلبي العديد من الحاجات المصرفية لصالح العملاء على مدار اليوم وذلك من خلال بطاقة بلاستيكية خاصة بأجهزة الصراف

الآلي تحمل معلومات العميل وتصدر عن المصرف.^١ ونقاط البيع (Point Of Sale POS) التي تعرف بأنها أجهزة خاصة موصولة بشبكة المصرف وموضوعة تحت تصرف صاحب المحل التجاري، حيث تقوم الأجهزة بالتأكد من مدى كفاية رصيد صاحب البطاقة للوفاء بمشترياته، ثم تصدر إيصالاً بإتمام عملية السداد، ويتم الخصم من حساب العميل وإضافته إلى حساب صاحب المحل، ويمكن لحامل البطاقة أن يدفع قيمة المشتريات، إذ أنها تستخدم للشراء فقط. ومن فوائد أجهزة نقاط البيع زيادة المبيعات وتقليل المخاطر وحفظ رأس المال والاستثمار بعمليات مالية آمنة وموثوقة وسهولة التدقيق والمتابعة الإلكترونية من قبل المستفيدين من عمليات الدفع الإلكتروني، وفرصة الحصول على الإعلانات المجانية.^٢

إنَّ زيادة خدمات الدفع الإلكتروني تعدُّ من الأهداف الرئيسة التي يسعى البنك المركزي العراقي إلى زيادتها، وذلك من أجل إدخال أكبر عدد ممكن من الأفراد داخل النظام المالي وزيادة العمليات داخل النظام المالي واستخدام أدوات الدفع الإلكتروني، والتخلص من التعامل بالنقد تدريجياً، وقد شهد عام ٢٠١٩ زيادة في انتشار أجهزة (ATM) و (POS) في عموم العراق، إذ يلحظ ارتفاع نسبة عدد أجهزة (ATM) إلى مساحة العراق من (١.٥) عام ٢٠١٧ إلى (٢.٥) عام ٢٠١٩، وهذه النسبة ما تزال منخفضة، أمَّا أجهزة (POS) فإنَّ نسبة انتشارها إلى مساحة العراق قد ازدادت من (٢.١) عام ٢٠١٧ إلى (٩.٢) عام ٢٠١٩، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسب مستقبلاً انسجاماً مع توجهات البنك المركزي العراقي بهذا الشأن.^٣

وكذلك الحال فيما يخصُّ نسبة انتشار خدمات الدفع إلى عدد سكان العراق لكل (١٠٠) ألف نسمة، فإنَّ هذه النسبة تعدُّ منخفضة على الرغم من ارتفاعها في عام ٢٠١٩، إذ بلغت نسبة أجهزة (ATM) إلى عدد السكان (١٠٠) ألف نسمة (٤.١٦) أمَّا عدد أجهزة (POS) فقد بلغت (١٠.٣)، ولكن ما زال هذا الانتشار في خدمات الدفع بسيطاً جداً، والسبب في ذلك أنَّ معظم الأسواق التجارية والمحلات تتعامل بالنقد وليس بأجهزة (POS)، وذلك لعدم انتشار هذه الثقافة،

^١ خالد أمين عبد الله، إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الاردن، ط١، ٢٠٠٦، ص ٢٢١.

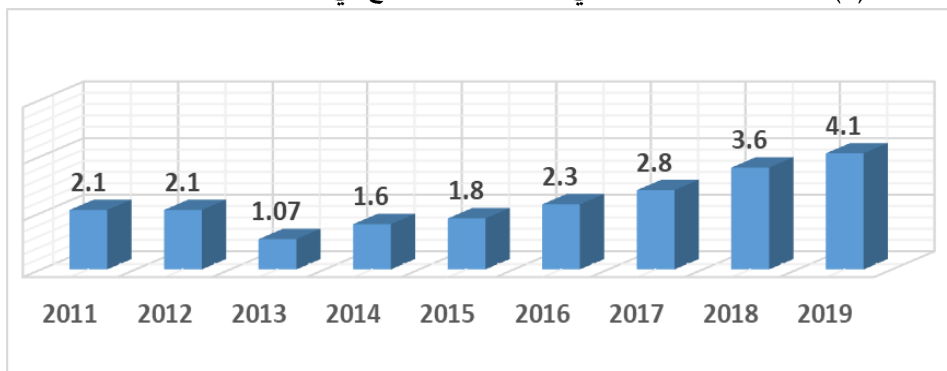
^٢ البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١٢، ص ٩٩.

^٣ البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي ٢٠١٩، مصدر سابق، ص ٩٠.

وما زالت هذه العملية غامضة على معظم أصحاب المحلات التجارية، ولا سيما في المناطق الشعبية والنائية، أمّا أجهزة (ATM) فإنّ انتشارها مقتصر على المولات والمراكز التجارية وبعض الدوائر الحكومية ومقرات الاقتراض من المؤسسات فروع المصارف، ولا توجد أجهزة منتشرة في المناطق العامة.^١ ولكن مع استمرار التحسن الأمني في العراق، المتزامن مع جهود البنك المركزي العراقي في تشجيع المصارف على فتح أكبر عدد ممكن من أجهزة الصراف الآلي، فإنّ هذه النسبة من المتوقع أن تزداد في الأيام المقبلة. والجدول ادناه يوضح عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف نسمة في العراق.

إنّ نسبة أعداد الصراف الآلي في العراق، تعدّ منخفضة، واذ ما قورنت هذه النسبة بنسب دول العربية سوف نلاحظ بشكل واضح هذا الانخفاض، حيث يأتي العراق في المراتب المتأخرة وفق هذا المؤشر ويتضح أنّ العراق صاحب أقل نسبة في أعداد الصراف الآلي بين مجموعة الدول المقارنة، الأمر الذي يتطلب من المصارف زيادة أعداد هذه الاجهزة من أجل تقديم أفضل الخدمات إلى الجمهور الأمر الذي يساعد على زيادة أعداد الأفراد الذين يدخلون في النظام المالي وزيادة مستوى الشمول المالي الذي يهدف إليه البنك المركزي العراقي. والشكل التالي يوضح نسبة أعداد أجهزة الصراف الآلي لعام ٢٠١٩ لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ في مجموعة من الدول العربية.

الشكل (٢) عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف بالغ في العراق للمدة من ٢٠١١-٢٠١٩

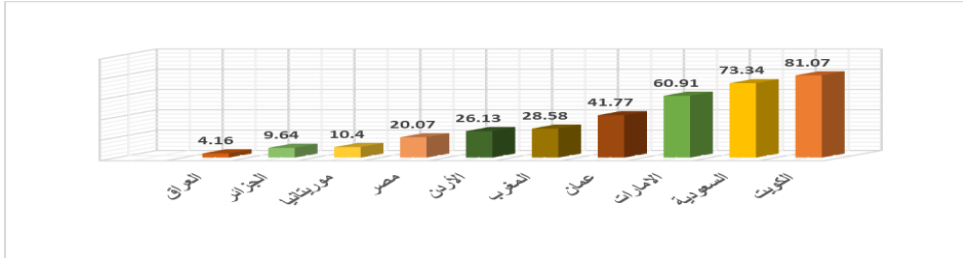


المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الملحق (١)

^١ نفس المصدر السابق، ص ٩١.

شكل (٣) عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لبعض الدول العربية لكل ١٠٠ ألف بالغ لعام

٢٠١٩



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الملحق (٣)

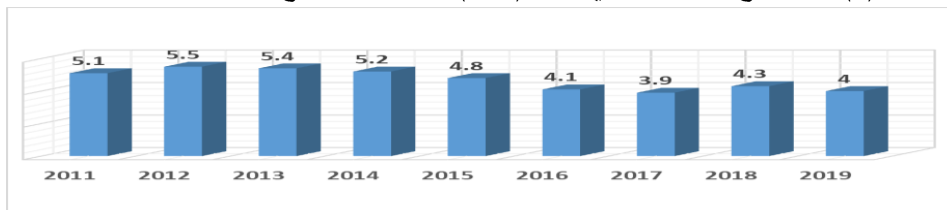
٣. عدد فروع البنوك التجارية

ونلاحظ من الشكل (٤) ان نسبة عدد فروع البنوك التجارية لكل (١٠٠) ألف شخص بالغ في العراق هي الأخرى قد شهدت تنذباً غير مستقر حيث كانت تساوي ٥.١ في عام ٢٠١١ ، وعادت بين ارتفاع وانخفاض للمدة من ٢٠١٢-٢٠١٩ ليستقر عدد فروع البنوك التجارية عند ٤ فروع لكل (١٠٠) ألف شخص بالغ في عام ٢٠١٩^١ وهذه النسبة متدنية للغاية مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ ١٢.٥٢٧ فرع لكل (١٠٠) ألف شخص من البالغين أو فرع واحد لكل ٨ آلاف شخص^٢، وهي منخفضة جداً أيضاً وتشكل اقل نسبة بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى.

^١ International Monetary Fund, <https://data.imf.org> Retrieved ٢٠-٨-٢٠٢١.

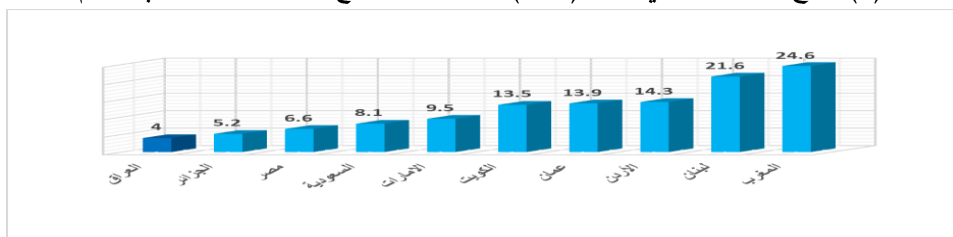
^٢ البنك الدولي، دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة، المجلس القومي للمرأة مصر، ٢٠١٩، ص

الشكل (٤) عدد فروع البنوك التجارية لكل (١٠٠) ألف شخص بالغ العراق للمدة ٢٠١١-٢٠١٩



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الملحق (١)

الشكل (٥) فروع البنوك التجارية لكل (١٠٠) ألف شخص بالغ لمجموعة دول عربية لعام ٢٠١٩



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الملحق (٣)

٤. وسائل الدفع الالكتروني

تعد وسائل الدفع الالكتروني من المؤشرات المهمة للشمول وبطاقات الائتمان (Credit Card) اهم وسائل الدفع الالكتروني، ويعتمد استخدام بطاقات الائتمان على مدى تطور البنية التحتية التقنية المتوفرة في الدولة، بلغت نسبة البالغين الذين يستخدمون بطاقات الائتمان في العراق حسب مؤشرات الشمول المالي الصادرة من البنك الدولي حوالي ٢% في عام ٢٠١٧ وهذه النسبة لم تتغير للأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٤، حيث بقيت ثابتة، وتعد هذه النسبة قليلة بالقياس بالنسب المماثلة على مستوى العالم والتي بلغت ١٨% في عام ٢٠١٧، وهناك فجوة النوع في نسبة السكان البالغين الذين يستخدمون تلك البطاقات فقد بلغت نسبة الذكور ٣% مقابل ١% للإناث كما يبين الجدول (٣).

الشمول المالي في العراق بعد عام ٢٠١١: الواقع والتحديات (١١٦٨).

الجدول (٣) استخدام بطاقات الائتمان كنسبة من البالغين فوق ١٥ عاماً في العراق

السنوات	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧
النسبة	٢	٢	٢

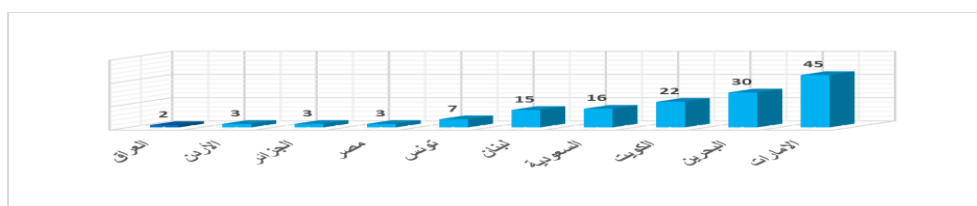
Source: The World Bank, <https://data.worldbank.org> , Retrieved ١٨-٨-٢٠٢١.

وبالمقارنة مع الدول العربية نجد ان الامارات سجلت اعلى نسبة لمستخدمي بطاقات الائتمان حيث سجلت ٤٥% تلتها البحرين بنسبة ٢٢% والكويت بنسبة ٢٢% واحتل العراق المراتب الأخيرة في

عدد مستخدمي بطاقات الائتمان عربياً بنسبة ٢% وكما يوضح الشكل (٦)

الشكل (٦) نسبة مستخدمي بطاقات الائتمان للأشخاص البالغين لمجموعة دول عربية لعام

٢٠١٩%



المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على ملحق (٣)

٥. عدد حسابات الادخار في المؤسسات المالية

من خلال مؤشرات البنك الدولي نلاحظ انخفاض نسبة الادخار في المصارف التجارية أو في المؤسسات المالية في العراق كنسبة من البالغين فوق ١٥ عاماً. أن قيمة المؤشر قد سجلت في عام ٢٠١١ نسبة ٥% وانخفضت الى ٤% في عام ٢٠١٤ واستمر الانخفاض في عام ٢٠١٧ ليصل الى ٣%، أن تراجع هذه النسبة يعود إلى توجيه الأفراد بجزء إضافي من دخولهم للاستهلاك بعد ارتفاع الأسعار، بعد الازمات الاقتصادية المتمثلة بانخفاض أسعار النفط وغيرها.

الجدول (٤) عدد حسابات الادخار في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق ١٥ عاماً في

العراق

السنوات	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧
النسبة	٥	٤	٣

الشمول المالي في العراق بعد عام ٢٠١١: الواقع والتحديات..... (١١٦٩)

Source: The World Bank, <https://data.worldbank.org> , Retrieved ١٨-٨-٢٠٢١.

٦. عدد حسابات المقرضين من البنوك التجارية

أظهر مؤشرات البنك الدولي لاستخدام الخدمات المالية تراجعاً واضحاً. ويلاحظ من خلال الجدول (٥) انخفاض نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية في العراق، حيث انخفضت النسبة من ٨% عام ٢٠١١ إلى نسبة ٤% عام ٢٠١٤ أعقبها انخفاض آخر عام ٢٠١٧ ليصل إلى ٣%. وبالمقابل نجد أن معظم البالغين اقترض من أفراد العائلة والأصدقاء، وهذا مؤشر على أوجه القصور في المؤسسات المالية الرسمية. أن هذه النسبة المنخفضة تدل على عدم الإقبال للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية والذي يعود سببه إلى تعقيد الاجراءات المتبعة وتفضيل اللجوء إلى جهات خارج هذا القطاع. والجدير بالذكر أن نسبة المقرضين الإناث اقل من نسبة المقرضين الذكور.

جدول (٥) نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية في العراق

السنة	البالغين فوق ١٥ سنة %	ذكور %	اناث %	أفقر ٤٠% من الأسر %	أغنى ٦٠% من الأسر %	الاقتراض من العائلة، الاصدقاء
٢٠١١	٨	١١	٥	٦	٩	٤١
٢٠١٤	٤	٦	٢	٣	٥	٤٨
٢٠١٧	٣	٣	٢	١	٤	٥٢

Source: The World Bank, <https://data.worldbank.org> , Retrieved ١٨-٨-٢٠٢١.

وعلى الرغم من حاجة الفقراء الى الاقتراض أكثر بهدف التعليم، والعلاج، والاستهلاك، فإن الجدول اعلاه يظهر أن أغنى ٦٠% من السكان يقترضون من مؤسسة مالية رسمية أكثر من أفقر ٤٠%، وقد يعود ذلك الى المخاطر المرتفعة المرتبطة بافتقار المقرضين الفقراء الى الضمانات الحقيقية كالأراضي والعقارات في حال التخلف عن السداد.

تحديات الشمول المالي في العراق:

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه الشمول المالي في العراق نذكر منها:

١. عدم الاستقرار الأمني والحروب والصراعات وهو ما ينعكس على مستويات التنمية في كافة القطاعات

٢. انتشار الفقر فالمقدرة المالية للأفراد تحول دون تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية.
٣. ضعف البنية التحتية المالية في العراق، وهو ما ينعكس سلباً على نوع الخدمات المالية المقدمة، وعددها، وجودتها تكلفتها، ما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة.
٤. ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية في العراق، وهو ما يزيد من تخلف النظام المالي، وتأخر تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة ومواكبة التطورات الراهنة.
٥. ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية، والبطء والتعقيدات في التنفيذ وهو ما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات. وهذه العوامل تحفز على المعاملات غير الرسمية.
٦. تمركز المصارف والمؤسسات المالية في المدن الكبرى، وهو ما يجعلها في بعيدة عن متناول سكان الريف والمدن الصغيرة والتي غالباً ما يسكنها الفقراء والفئات المهمشة.

أولاً: الاستنتاجات

مما تقدم يمكننا التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- ١- يعد الشمول المالي أحد أهم السياسات الحالية التي يمكن ان تسهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتسهم البنوك المركزية بشكل فاعل في تحقيق الشمول المالي وتوصيل الخدمات المالية الى جميع الفئات والوصول الى الاماكن البعيدة والنائية.
- ٢- يعد الشمول المالي بعداً أساسياً في تحقيق المساواة بين مختلف فئات المجتمع، من خلال تمكينهم من الخدمات المالية والمصرفية الضرورية لتسوية معاملاتهم المالية وإقامة مشاريعهم، وإدخال فوائضهم المالية وذلك دون التمييز، مما يساعد على مكافحة الفقر والجوع، وتعميم الرعاية الصحية والتعليم، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتمكنهم اقتصادياً واجتماعياً.
- ٣- تدني مستوى الشمول المالي في العراق، حيث أثر ذلك سلباً على دوره.
- ٤- على الرغم من قيام المصارف الحكومية والخاصة بتقديم خدماتها المتمثلة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، الا ان فئة كبيرة من المجتمع العراقي لا تستطيع الوصول الى تلك الخدمات لكون ان معظم المصارف تتركز في العاصمة بغداد وفي مراكز المحافظات. اضافة الى امتناع الكثير من الافراد من التعامل مع المصارف لدوافع دينية تتعلق بالربا.

ثانياً: التوصيات

وبناء على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها نقترح ما يأتي:

١- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي والمصارف الحكومية والخاصة بنشر ثقافة الشمول المالي بين الافراد من خلال اقامة ندوات تعريفية ووضع البرامج الكفيلة بتحويل المدخرات إلى النظام المالي الرسمي والادخار من خلال حساب لدى مؤسسة مالية رسمية. إن جذب المزيد من هذه المدخرات إلى النظام المالي الرسمي سيعزز مستويات الشمول المالي ويؤثر بشكل إيجابي على مستويات النمو الاقتصادي، والتأكيد على الجامعات والمؤسسات العلمية على نشر التعليم المالي، وإقامة المؤتمرات العلمية والتي من شأنها تعزيز الشمول المالي ورفع مستوياته.

٢- فتح فروع صغيرة للمصارف في المدن البعيدة والمناطق النائية والارياف والتي تقتصر للخدمات المصرفية وإلزام المصارف بتوسع باستخدام اجهزة الصراف الالي وزيادة نقاط البيع لما لها من دور مهم في ايصال الخدمات المالية لأكبر شريحة ممكنة في المجتمع العراقي الامر الذي يسهم في زيادة مستويات الشمول المالي.

٣- الاهتمام بتمكين المرأة من جميع الخدمات المصرفية وتقديم التسهيلات اللازمة لها.

٤- إلزام المصارف بتفعيل الخدمات الالكترونية للأفراد والمشاريع وتحفيز العملاء على استخدام تلك الخدمات من خلال خصومات وجوائز نقدية وعينية.

٥- تشجيع المصارف نحو توجيه الشمول المالي نحو دعم الاستثمار في القطاعات الحيوية والتي يمكن من خلالها رفع مستوى التشغيل وبالتالي حصول العاملين على دخل ثابت يسهم في انتشالهم من الفقر.

المصادر

١. خالد أمين عبد الله، ابراهيم الطراد، ادارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الاردن، ط١ ٢٠٠٦.

٢. سمير عبد الله واخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد الأبحاث الاقتصادية الفلسطيني، القدس، ٢٠١٦.

٣. صليحة فلاق، سامية شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة (المجلد ٢١، العدد ١، ٢٠٢٠)

٤. سورية شنبی، السعيد بلخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية - تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة (المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠١٨).

٥. عبد الحليم عمار غربي، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي دراسة تحليلية لأبعاده ومؤثراته وتأثيراته، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية (المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢٠).

٦. محمد طارق لفته، بيداء ستار لفته، دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق الفرص والتحديات، مجلة دراسات محاسبية ومالية (المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا لسنة ٢٠١٩)

٧. نغم حسين نعمة، احمد نوري حسن، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية، بغداد، ٢٠١٨.

٨. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي ٢٠١٩، ٢٠١٩.

٩. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١٢.

١٠. اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي في العالم العربي، ٢٠١٨.

١١. الأمم المتحدة، مجلس التجارة والتنمية، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، جنيف، ٢٠١٤.

١٢. البنك الدولي، دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة، المجلس القومي للمرأة مصر، ٢٠١٩.

١٣. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية.

١٤. صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، ٢٠١٥.

الشمول المالي في العراق بعد عام ٢٠١١: الواقع والتحديات..... (١١٧٣)

١٥. مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الشمول المالي في مصر: هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية، القاهرة، ٢٠١٨.

١٦. احمد سرور، منى حجازي، تزايد الدور...كيف لمصر ان تحقق الشمول المالي، مصر، ٢٠١٧. متاح على الموقع الالكتروني : <https://elbdil-pss.org/autgor/ahmed-mona> ١٢/١١/٢٠٢٠

١٧. بدر القرني، التقنيات المالية FinTech وإدارة مشاريعها. متاح على الموقع الالكتروني <https://docplayer.ae> بتاريخ ٢٠٢١/٨/١

١. Demirguc-Kunt, Asli, & all, The Global Findex Database ٢٠١٧: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution, Washington, ٢٠١٨.

٢. International Monetary Fund, <https://data.imf.org> Retrieved ٢٠-٨-٢٠٢١.